PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**October**
DATE:	**31-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**Drug crisis…and non-existing supervision**
PAGE:	**43**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Hossam El Tobagy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

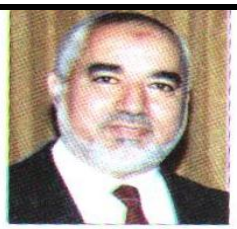

أزمة الدواء.. والرقابة الغائبة

حسام الطوبجى

هناك مشاكل كثيرة ناتجة عن نقص واختفاء أحد الأدوية الضرورية التى يحتاج إليها المريض.. ومصر أصبحت تعانى بشكل شبه مستمر من تلك الأزمة الناتجة عن نقص واختفاء وغش الدواء، وهذا يعتبر انعكاسا طبيعيا لحالة انعدام الرؤية وعشوائية التخطيط فى السياسات الدوائية المصرية وازداد الطين بلة، عندما انتشرت ظاهرة سيطرة رجال الأعمال على وزارة الصحة، وعدم انتباه الوزارة لتلك المشكلة إلا بعد تفاقمها وإحداثها صدى واسعا فى المجتمع، وحلولها بنظام المسكنات دون وضع خطة استراتيجية للقضاء عليها.

الأدوية إحدى الصناعات الاستراتيجية والحيوية فى مصر احتلت لسنوات طويلة المراكز الأولى فى المنطقة ويصل حجم استثماراتها أكثر من ٢٠ مليار جنيه، وبالرغم من ذلك بدأ البساط ينسحب من المصريين نتيجة لزيادة حجم المشاكل والصعوبات التى تواجه هذه الصناعة ولكى نقضى على تلك المشكلة علينا أن نقوم بعدة إجراءات من أهمها إنشاء هيئة مستقلة موحدة للدواء بحيث تضم عمليات التسجيل والتسعير والرقابة.. والبحوث الدوائية أسوة بما تقوم به الهيئة الأمريكية الموحدة للأدوية والأغذية بهدف القضاء على ظاهرة الغش التى أصبحت منتشرة فى الفترة الأخيرة للتغلب على جميع المشاكل التى تواجه تلك الصناعة، ووضع الخطط الاستراتيجية العامة للنهوض بها.

وبما أن الدواء سلعة استراتيجية ولا يمكن الاستغناء عنها وبما أنه الشق الثانى فى المنظومة العلاجية بعد التشخيص أو الجراحة، فلابد من استقرار سوق الدواء فى الدولة وهذا مرهون بقدرة تلك الدولة على توفيره للمريض فى الوقت والمكان المناسب، والتقصير فى ذلك يجلب علينا أزمات عديدة داخل المنظومة الصحية وداخل المجتمع ككل.

ويرجع أسباب أزمة نقص الأدوية إلى أن صناعة الدواء فى مصر تقوم على استيراد المواد الخام الدوائية من الخارج وتصنيعها وإخراجها فى شكل دواء وتوفيرها فى السوق، ويعتبر حدوث أى خلل فى استيراد المواد الخام الدوائية أحد أهم الأسباب لحدوث الأزمات المتكررة لنقص الدواء، بالإضافة إلى أن الأدوية المصنعة محليا لا تغطى كافة احتياجات السوق المصرية، حيث تستورد مصر ١٠٪ من احتياجاتها من الأدوية من الخارج مما يعنى أن أى خلل فى استيراد هذه الأدوية سوف يسبب أزمة فى سوء الدواء، فضلا عن الأزمة التى يعانى منها المريض خاصة أن معظم الأدوية المستوردة من الخارج هى من نوعية الأنسولين وأدوية السرطان، بالإضافة إلى ألبان الأطفال والتى تسبب عند نقصها ضجة كبيرة داخل المجتمع المصرى غير أن أزمات نقص الأدوية لا تتوقف أسبابها على العوامل الخارجية فقط.. بل توجد عوامل داخلية كثيرة لا تقل قدراتها فى إحداث الأزمات لعل من أهمها الاحتكار ومشاكل تسعير الدواء، حيث تعتمد بعض شركات إنتاج الأدوية وبعض شركات التوزيع على تعطيش السوق من بعض الأدوية، كأسلوب ضغط الغرض منه رفع قيمة السلعة بشكل رسمى من خلال وزارة الصحة أو حتى بشكل غير قانونى ببيعها فى السوق السوداء بأسعار أكثر من أسعارها الرسمية.. كل ذلك أدى إلى ارتباك سوق الدواء فى مصر رغم أن خبراء الدواء حذروا من انهيار شركات الأدوية بسبب عدم قدرتها على المنافسة، وبسبب الخسائر المتتالية من قرار وزارة الصحة الخاص بتسجيل الأدوية والذى يدعم سياسة الاحتكار فى الأدوية لصالح الشركات الكبيرة والأجنبية، لأنها تطبق كافة البنود الواردة بالقرار الذى يضمن البقاء للكيانات والشركات الكبرى فى مقابل غلق الكيانات الصغيرة من شباب التجار، مما يدفع الشركات إلى اللجوء إلى السوق السوداء لتلبية احتياجاتها من الدولار.

أزمة نقص الدواء فى مصر لها عدة عوامل أثرت عليها أولًا سوء التخطيط للشركات لعدم دراسة احتياجات السوق، وثانيها عدم وجود سيولة دولارية للشركات للاستيراد مما يدفعها للجوء للسوق لتلبية احتياجاتها من الدولار.

إن مشاكل الدواء كثيرة ومتشعبة، ويجب أن يشارك القائمون على هذه المنظومة وتتضافر جهودهم من أجل الحل، فالكل مسئول فى هذا القطاع المهم والذى يتحكم فى مصير المواطنين.

يجب على الدولة أن تعى مسئولياتها جيدا، وأن تقدم الدعم المطلوب للصناعة وأن توفر مساحة كبيرة للبحث العلمى فهو الأمل الوحيد فى تحقيق طفرة دوائية تسهم فى الوصول بنا إلى مرحلة الاكتفاء وإنقاذ آلاف المرضى الذين يعانون من أزمة الدواء فى غياب الرقابة!

h_tobgy@yahoo.com